جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول

واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

المعوقات والحلول

المعوقات والحلول

ضمن المحور الرابع:

(العدالة الاجتماعية والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

((دور العدالة الاجتماعية في إنجاح المصالحة الوطن في ليبيا))

الباحث :أ / مبسوطة حمد محمد الحاسي

مكان العمل: مكان العمل: كلية الآداب – جامعة درنة

الدرجة العلمية : محاضر مساعد

التخصص العام : فلسفة علوم ومناهج البحث العلمي

0911067014 mbswthalhasyalhasb@gmail.com

1444هـ - 2023 م

ملخص البحث:

يتحدث هذا البحث عن العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق المصالحة الوطنية ؛ فالمصالحة مشروع مجتمعي طويل الأمد، تقترن بإنجاز توافق وطني بين مكونات الشعب الليبي دون إقصاء أو تهميش، وقد توزع هذا البحث في أربعة محاور هي: مفهوم المصالحة الوطنية ، ومفهوم العدالة الاجتماعية، وآليات تطبيقها، ومعوقات المصالحة الوطنية وسبل حلها.وانتهى البحث إلى خاتمة اشتملت على نتائج وتوصيات من أهمها؛ أن مشروع المصالحة الوطنية يتطلب صدق النوايا واستعداداً كاملاً من كل الأطراف لتقديم تنازلات من أجل الوطن والمواطن، كذلك لابد أن تكون المصالحة الوطنية ليبية خالصة دون تدخل الأطراف الخارجية ، ثم العمل على كشف الحقائق والعفو عن الجناة إلا من تسبب في جرائم ضد الإنسانية، وجبر الضرر وتعويض المتضررين، وتفعيل دور القضاء.

Abstract:

This research talks about social justice and its role in achieving national reconciliation; reconciliation is a long-term societal project which associated with the achievement of a national consensus among the components of the Libyan people without exception or exclusion. This research was divided into four axes: the concept of national reconciliation, the concept of social justice, the mechanisms of its application, and the obstacles to national reconciliation as well as the ways to solve them. The research has been concluded with results and recommendations, the most important of which are; The project of national reconciliation requires sincerity of intentions and full readiness on the part of all parties to make concessions for the sake of the homeland and the citizen. Likewise, the national reconciliation must be purely Libyan without the interference of external or foreign parties, then work to uncover and revealing the truths and pardon the perpetrators, except for those who caused crimes against humanity, redress the damage and compensate those affected, and activate the role of the judiciary.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد.

تعد المصالحة الوطنية مشروعاً مجتمعياً طويل الأمد تقترن بإنجاز توافق وطني بين مكونات الشعب الليبي دون إقصاء أو تهميش؛ فهي بمثابة حجر الزاوية في بناء الدولة ومؤسساتها، ومنها تنطلق نحو العدالة الاجتماعية في كافة المجالات.

وتأتي المصالحة الوطنية لإصلاح ذات البين بين أبناء الدين والوطن والتاريخ والمصير والمستقبل الواحد، وكذلك لوأد الفتنة والحروب والنزاعات، والمصالحة الوطنية مشروع وطني نسعى من خلاله إلى وضع حد لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تُستمد أهمية هذه الدراسة من أهمية المصالحة الوطنية ودورها في إنهاء الصراعات والنزاعات المسلحة، وإنهاء الضغائن وترضية النفوس بطريقة ودية؛ فهي لبنة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد الحلول الجذرية والشاملة لقيام دولة قوية.

وقد اطّلعت الباحثة على عدّة دراسات سابقة تشمل عدة بحوث حول المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية، منها:

- بحث بعنوان: "تحدّيات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011م"، للباحث الأكاديمي محمد عبد الحفيظ الشيخ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد43، 20مايو2016.
- بحث بعنوان: "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا/ جدلية وأولويات، للباحث أحمد علي الأطرش، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 13 مارس 2018م.
- كذلك بحث آخر بعنوان: "منطق القيمة والانقسام والتدخل الخارجي تحدّيات تواجه المصالحة في ليبيا"، للباحث حبيب الأسود، صحيفة الشرق الأوسط، العدد33، 18 يناير 2023م.
- بحث بعنوان: "الأزمة الليبية والمصالحة" محمد التومي، المعهد الوطني المصري للدراسات الإستراتيجية، يناير 2020.

وسبب اختيار موضوع الدراسة يرجع إلى دور المصالحة الوطنية في رفع المعاناة على الشعب الليبي وتوحيد الوطن بعيدًا عن الحروب والانقسامات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد اتّبعتُ في هذه الدراسة المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب والتحديات التي تعيق مشروع المصالحة وكيفية التغلب عليها، ومن هنا تبرز لنا عدة تساؤلات منها:

ما أسباب تأخر المصالحة الوطنية؟ من يتولى المصالحة الوطنية؟ كيف تنشر قيم الصلح في مجتمع متعدد الحكومات كلها متعارضة في الحوار والعقلانية ؟

وما معوقات العدالة الاجتماعية بصفتها آلية لتحقيق المصالحة الوطنية؟

كل تلك التساؤلات وغيرها يتم الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة التي تشمل أربعة محاور وخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها.

المحور الأول: جاء بعنوان: "مفهوم المصالحة الوطنية"، ويتضمن مجموعة من المفاهيم المختلفة حول المصالحة الوطنية.

المحور الثاني: جاء بعنوان معوقات المصالحة الوطنية، ومنها إخفاقات المبادرات العربية والإقليمية والدولية لحل الأزمة الليبية وتدهور الوضع الأمني، ، وكذلك ضعف وهشاشة مؤسسات الدولة وانتشار السلاح والميليشيات وانتشار الجريمة المنظمة والتطرف الديني في بعض المناطق.

المحور الثالث: جاء بعنوان مفهوم العدالة الاجتماعية، وناقش عدة مفاهيم للعدالة الاجتماعية كونها فكرة محورية تمتد وتتوغل في معالم الحياة الاجتماعية، كما أنها من المفاهيم الأساسية في النقاشات السياسية والاجتماعية.

المحور الرابع: فقد جاء بعنوان آليات تطبيق العدالة الاجتماعية، وناقشت فيه الباحثة ضرورة إيجاد قاعدة دستورية قوية للبلاد، وذلك لا يتم إلا عبر انتخابات حرة ونزيهة تشمل كافة ربوع البلاد وكافة الأطراف الليبية دون إقصاء أو تهميش، كذلك العمل على توفير حياة كريمة للمواطن الليبي.

أما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وقد تلتْ الخاتمة قائمة بأهم المصادر والمراجع التي استعانت بها الباحثة.

المحور الأول– مفهوم المصالحة الوطنية:

إن المصالحة الوطنية توافق وطني يسعى إلى تقريب وجهات النظر المختلفة، ورأب الصدع بين الأطراف المتخاصمة والمتناحرة، والمصالحة في حقيقتها هي السعي المشترك نحو طي صفحة الماضي وما يحمله من أخطاء وانتهاكات، وحث الجميع على حل تلك الخلافات في إطار سلمي وودي.

تعريف المصالحة لغة: الإصلاح ضد الفساد، والصلح يختص بإزالة النفار بين الناس.[1]

والصلح: المسالمة بعد المنازعة.[2]

وتعريف المصالحة اصطلاحاً في معجم المعاني الجامع" المسالمة والمصافاة وإزالة كل أسباب الخصام، وهي إنهاء حالة اللاوفاق وبدء علاقات طيبة من جديد بين أطراف الخصومة".

إن الاصلاح بين الناس من الأعمال الصالحة التي يترتب عليها الأجر العظيم من الخالق الجواد الكريم، ولا بد من الصفح وتجاوز الآلام والجروح والمصائب وضرورة تسكين الغضب، وتهدئة ثوراته حتى يعم الأمن والسلام.[3]

وترتكز المصالحة على نصوص الوحي قرآناً وسنة لقوله تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} سورة الحجرات: 10.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: " ما نقصت صدقة من مال، ما زاد الله عبد بعفو إلا عزاً ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله" [4].

وتُعد المصالحة الوطنية مشروعاً سياسياً يهدف إلى استعادة السلم والأمن الاجتماعي في الدولة من ناحية، وإلى المحافظة على الاستقرار السياسي من ناحية أخرى.[5]

وتحمل المصالحة الوطنية في طياتها رسالة تسامح ورحمة بل هي الخيار الوحيد للخروج من الأزمات ونبذ العنف والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع.

---

1 – محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب، ج4 ، دار صادر ، بيروت – لبنان، ص484.

2 – ابن منظور : لسان العرب، ص484.

3 – د. علي محمد الصلابي: "العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية " ، ص25.

4 – علي محمد الصلابي: العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية ، ص43.

5 – انظر خالد التومي : الأزمة الليبية والمصالحة ، المعهد الوطني المصري للدراسات الإستراتيجية ، 3 يناير 2020 ، ص3.

وبالتالي فإن المصالحة الوطنية عمل وطني شامل يتجاوز سلبيات الماضي من الحروب وتصفية الحسابات، وينأى بالبلاد عن الصراعات السياسية والإيديولوجية.[1]

والمصالحة حالة إنهاء فوضى السلاح والدفع بالبلاد نحو انتخابات حرة ونزيهة وإنهاء الانقسام السياسي الذي حدث مع انتفاضة السابع عشر من فبراير 2011 ومنه بدأت معاناة الشعب الليبي الذي خرج في ذلك اليوم في احتجاجات سلمية طافت المدن والقرى الليبية، مطالبة بالحرية والديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الوضع المعيشي، ولكن سرعان ما تحولت إلى مواجهات مسلحة مع كتائب ورموز النظام أمام إصرار القذافي على كسب الحرب وارتكابه لعديد من الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات مُمنهجة لحقوق الإنسان في مدن الغرب الليبي أدى ذلك لتدخل قوات حلف الأطلسي "الناتو" وأصدر مجلس الأمن قرار (1973) بوضع البلاد تحت مسئولية الحماية الدولية وفرض منطقة حظر للطيران فوق الأجواء الليبية. وبمقتل القذافي في مدينة سرت 20 أكتوبر 2011 م انتهت المواجهات المسلحة، ولكن تلك المواجهات والحرب الأهلية تركت أثراً بالغاً في النسيج الاجتماعي الليبي بين المؤيدين والمعارضين لثورة 17 فبراير، ومع بداية عام 2012 م بدأت بوادر الدولة تلوح في الأفق بإعلان الانتخابات وظهور الأحزاب والقوى السياسية، منها التيارات الإسلامية والأحزاب الليبرالية، ولكن الخلاف السياسي بدأ من جديد بين تلك الأحزاب والأطراف السياسية؛ بإعلان "قانون العزل السياسي" الذي ترتب عليه إقصاء واستبعاد بعض القوى والشخصيات السياسية الفاعلة في ذلك الوقت، كذلك محاولة بعض الشخصيات السياسية المحسوبة على التيارات الإسلامية الاستفراد بالسلطة، وقد ترتب على ذلك حدوث استقالات لعديد من الشخصيات الوطنية، بالتالي حدوث الانقسام والتنافر الحاد بين تلك الأطراف، وفي 25 يونيه 2014 أجريت في ليبيا الانتخابات التشريعية لانتخاب مجلس النواب الليبي، وتشمل ربوع البلاد باستثناء المناطق غير الآمنة ومنها درنة في تلك الفترة الزمنية، وهذا المجلس يضم 200 عضو يمثّلون السلطة التشريعية المؤقتة للدولة في تلك المرحلة الانتقالية، حيث فاز في هذه الانتخابات التياران؛ الوطني والليبرالي بأغلبية المقاعد، بينما تحصّلت المجموعة الإسلامية على 30 مقعدًا فقط، مع انتخابات مجلس النواب بدأت بوادر الانفصال والنزاع تلوح في

1 – انظر محمد عز العرب محمد : العدالة الانتقالية آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية، مركز الإقليمية للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 2020 ، ص31.

الأفق مرة أخرى بسبب النزاع المستمر بين الطرفين على شرعية تلك الأجسام التشريعية والتنفيذية، وفي مقابل ذلك يعود المؤتمر الوطني المنتهية صلاحيته إلى عقد جلساته من جديد في طرابلس، وتشكيل حكومة جديدة في طرابلس برئاسة عمر الحاسي في عام 2014م، بينما شكّل مجلس النواب في طبرق حكومة مضاهية لحكومة الحاسي في طرابلس برئاسة عبدالله الثني؛ لتباشر مهامها من مدينة البيضاء.

وتُعدُّ هذه المرحلة مرحلة مفصلية وبداية تعقد المشكلة الليبية وانشطار البلاد إلى حكومتين؛ برلمان وحكومة في الشرق، ومجلس رئاسي وحكومة في الغرب، وتوالت عدة حكومات، ومع استمرار المواجهات بين الشرق والغرب وفشل كل المحاولات الإقليمية والعربية والدولية للمصالحة بين تلك الأطراف، مما زاد من معاناة الشعب الليبي وتدني مستوى المعيشة وقلة السيولة ونقص الوقود، وفوضى السلاح والانفلات الأمني وغياب هيبة الدولة والعنف والتهجير والنزوح.

وكذلك بسبب الأحداث الدموية التي شهدتها البلاد من تفجيرات واغتيالات للنشطاء ولأفراد المؤسسة الأمنية والعسكرية في كل من درنة وبنغازي، وتبادل الاتهامات بين أطراف النزاع حول خلفية مرتكبي تلك الجرائم.

وترتّب على هذا الانقسام السياسي انقسام المؤسسات السيادية في البلاد ومنها المصرف المركزي، والمؤسسة النفطية، وانقسام المؤسسة العسكرية.

حيث أعلن مجلس النواب أن خليفة حفتر هو القائد للجيش الليبي نظيرًا لجهوده في دحر الجماعات المسلحة في بنغازي وترقيته إلى رتبة مُشير، وهذا ما رفضه الغرب آنذاك، ووصل الصراع ذروته بين المجلس الرئاسي في طرابلس ومجلس النواب في طبرق على صفة القائد الأعلى للجيش الليبي.

ثم أعلن المشير خليفة حفتر توجه قواته إلى طرابلس وبداية الحرب في العاصمة، ولكن بسبب تدخل بعض الدول الأجنبية؛ تم إيقاف هذه الحرب.

وباتفاق جنيف الذي عقد يوم 23 أكتوبر 2020م بين الفرقاء الليبيين الذي ينص على تشكيل حكومة جديدة موحدة برئاسة عبدالحميد الدبيبة، وقد حازت على ثقة البرلمان، وعاشت البلاد عامًا تحت قيادة موحدة بين مجلس نواب واحد وحكومة موحدة.

ومع فشل تنظيم الانتخابات في نهاية 2021م تعود البلاد من جديد إلى دائرة الصراع والتجاذبات السياسية وتشكيل حكومة جديدة في الشرق من قبل البرلمان برئاسة فتحي باشاغا، ويعود النزاع من جديد حول من له الشرعية في حكم البلاد.

ويشكل هذا الانقسام السياسي والمؤسسي منعطفًا خطيرًا له تداعياته المؤثرة على مسار تحقيق المصالحة الوطنية.

وأمام هذا الوضع المتفاقم والمزلق الخطير الذي تمر به البلاد لابد من المصالحة الوطنية، وهذه المصالحة المرجوة تكون شاملة تشمل جميع أطياف الشعب الليبي من رموز النظام السابق وأنصاره، وعودة المهجرين منهم، كذلك المصالحة بينهم وبين ضحايا النظام السابق والمصالحة بين قبائل الشرق والغرب، ولكن هذه المصالحة يجب أن تقوم على مسارات حقوقية وعدلية، بمنأى عن مرتكبي الجرائم الجسيمة، بل يجب أن يكون مفهوم المحاسبة والمساءلة حاضراً.

لابد من تعويض ضحايا تلك الصراعات والحروب دون إقصاء أو تهميش؛ بذلك تكون المصالحة الوطنية مصالحة شاملة وبها نطوي صفحة الماضي ونضمد الجراح ونبني دولتنا ونعيد إعمارها وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المحور الثاني– معوّقات المصالحة الوطنية وسبل حلها:

هناك العديد من المعوقات والتحدّيات تحول دون تحقيق المصالحة الوطنية ومنها:

- اتجاهات نخبوية جهوية وسياسية؛ عملت لمصالحها على حساب المصالحة الوطنية واستمرار الانقسام السياسي، ومنها حكومات كُلِّفتْ لفترة مؤقتة ولكنها تمددت واستمرت في السلطة إلى الآن.

- الانفلات الأمني وانتشار السلاح حيث يوجد ما يقرب من 22 مليون قطعة سلاح منتشرة في البلاد، وقد أصبح هذا الانتشار هاجساً مخيفاً يقلق الكثيرين ويقف حجر عثرة أمام مبادرات المصالحة الوطنية، وما يزيد الأمر تعقيداً؛ تركز السلاح في يد ميلشيات ذات توجهات جهوية وقبلية ودينية.[1]

- حداثة البلاد بالتجربة الديمقراطية وضعف المؤسسات السياسية والإدارية للبلاد وانتشار الفساد وإهدار المال العام؛ مما جعل ليبيا في قائمة دول العالم الأكثر فساداً.

1 – عبيد الدقيق: الآليات الممكنة لتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية في ليبيا، 26 فبراير 2018 ، عين ليبيا.

- محاولات التدخل الخارجي؛ حيث غدت البلاد محل تنافس بين الأطراف الدولية، منها تركيا التي عقدت العديد من المعاهدات الأمنية والدفاعية والاقتصادية مع حكومة الغرب، في مقابل ذلك هنالك تحدٍّ في الشرق يمثل مصر والإمارات وفرنسا، وكذلك عدم إجراء الانتخابات الديمقراطية في موعدها المحدد بسبب تشبث تلك الأطراف بمراكزها السياسية.[1]

وقد شهدت عملية المصالحة الوطنية الليبية محطات ومسارات دولية متعددة، منها:

مبادرة تونس التي أعلنت في 20 إبريل 2014م من أجل إطلاق الحوار الوطني بين الفرقاء السياسيّين في ليبيا بإشراف الأمم المتحدة سعيًا منها لإنهاء الأزمة الليبية، وكذلك مبادرة الرئيس الجزائري، وأيضًا مبادرة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في 10أغسطس 2015م من أجل الاستقرار والأمن القومي للبلاد والمساهمة في الإعمار والبناء، وإنهاء الصراع وعودة الحياة للبلاد، كذلك مبادرة المغرب وهو ما يعرف بـ(مؤتمر الصخيرات) 17 ديسمبر 2015م حيث تمّ فيه لقاء أعضاء من المجلس الرئاسي وأعضاء من مجلس النواب، وقد دعا فيه المجتمعون إلى ضرورة دعم المصالحة الوطنية والتشجيع على الحوار الوطني لتحقيق الاستقرار والنماء للبلاد.

وفي 6 يونيو 2020م التقى الرئيس السيسي في القاهرة رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح وقائد الجيش المشير خليفة حفتر وأعلن من خلاله (مبادرة القاهرة) التي تتضمن عودة الحياة الطبيعية إلى ليبيا والعمل على توحيد الصفوف واستقرار البلاد.

وأيضًا مبادرة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا عبدالله باتيلي، الذي دعا فيه قادة ليبيا إلى تقديم التنازلات للوصول إلى تنظيم انتخابات شاملة للبلاد، وأشار باتيلي إلى أنه لن تكون هناك مصالحة في ليبيا دون إصغاء الليبيين لبعضهم، وكذلك أعرب باتيلي عن عزمه مواصلة جهود الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة الوطنية والدفع بالبلاد نحو انتخابات نيابية ورئاسية.

إن نجاح المصالحة الوطنية يتوقف على صدق النوايا وتقديم التنازلات من أجل الوطن والجلوس مع بعضهم البعض وتجاوز السليبات وتصفية الحسابات، ومن هذا المنطلق لابد من طرح عدة نقاط قد تكون أسساً أو سبلاً للمصالحة، منها:

1 – السنوسي بسيكري : أحد عشر عاماً على ثورة 17 فبراير الليبية ، المسارات، العثرات والمآلات، مركز الجزيرة، الدوحة، قطر، مارس 2022 ، ص181.

1. فرض سيادة الدولة وهيبتها؛ وذلك بتشكيل هيئة عليا للصلح تضم شخصيات ليبية مشهود لها بالنزاهة والوطنية وتحظى بثقة واحترام الشعب الليبي، تضم مجموعة من الأعيان ورجال القضاء والقانون، والأكاديميين وأفراداً من مؤسسات المجتمع المدني وشيوخ القبائل الليبية وفقهاء الشريعة والوعاظ والأئمة .
2. ضبط الأمن في البلاد وذلك بإدماج المسلحين والميليشيات في مؤسسات عسكرية موحدة يكون ولاؤها لله وللوطن.
3. تفعيل القانون والعفو العام وتعويض المتضررين من كافة الأطراف المتناحرة، وعلاج الجرحى، وكفالة أهالي الشهداء، مع تقديم الجناة ومرتكبي الجرائم والانتهاكات ضد الإنسانية للعدالة، كذلك محاولة إعادة إعمار البلاد والمباني المتضررة جراء الحرب.
4. الالتزام بخطاب إعلامي توافقي ينبذ التعصب وتأجيج الكراهية ونشر البغضاء والحقد بين أبناء الشعب الواحد، ويكون دور هذا الإعلام؛ الدعوى إلى بثّ روح التسامح والعفو والمحبة.[1]
5. ضرورة ترتيب البيت الليبي والتأكيد على سرعة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية لسد الفراغ السياسي باعتبارها نقطة الانطلاق نحو تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية الليبية.
6. العمل على الأخذ بمخرجات المؤتمرات واللقاءات الدولية من أجل المصالحة الوطنية الليبية والعمل على ترجمة تلك القرارات الدولية إلى أفعال على أرض الواقع.

المحور الثالث– مفهوم العدالة الاجتماعية:

شغلت مسألة العدالة منذ القدم وعي الإنسان واستحوذت على جانب كبير من تفكيره ونضاله، فقد استأثرت قضية العدالة وارتباطها بالسلطة والفرد والمجتمع، باهتمام العديد من المفكرين والفلاسفة من خلال إنتاجاتهم الفكرية والنظريات المختلفة والتراث الزاخر الذي اختلط بنضال الشعوب من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة وضد الجور والطغيان والحرمان من الثروة والسلطة أو كليهما.

وتعد العدالة الاجتماعية القضية الأكثر حضوراً في الدراسات المعاصرة السياسية والقانونية؛ حيث يشهد العالم تزايداً متسارعاً في فروقات الثروة بين الأفراد وبين الدول، وزيادة معدلات الفقر وتوالي الأزمات الحالية والاقتصادية وانتشار الفساد بشقيه المالي والإداري.[1]

1 – السنوسي البسكري : أحد عشر عاماً – على ثورة 17 فبراير الليبية، المسارات، العثرات، المآلات، ص 183.

تعد العدالة الاجتماعية عملية واعية موجّهة لتحقيق المساواة بين جميع فئات المجتمع في مستوى المعيشة والحقوق والواجبات الدستورية بما يضمن صياغة بناء حضاري متكامل اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً.[2]

أما العدالة لغة؛ فلا يوجد تعريف جامع مانع لمفهومها، وذلك راجع إلى عدم وجود جذر اشتقاف لغوي ثابت[3] والعدل ضد الجور وهو الحكم بالحق، والعدالة وصف بالمصدر معناه ذو عدل.[4]

وتعرف العدالة اصطلاحاً بأنها احترام الحقوق الطبيعية والوضعية التي يعترف بها المجتمع لجميع أفراده، كتنظيم العمل ومنح العمال أجور متناسبة مع كفاياتهم، وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية التي يحق للأفراد أن يحصلوا عليها.[5]

يقصد بالعدالة أيضاً توفير معاملة عادلة وفرص متكافئة وحصص متساوية من موارد وخيرات المجتمعات لكل أفرادها وصولاً إلى حالة من الرضا وتحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد.[6]

وتظهر أهمية مفهوم العدالة الاجتماعية في الإسلام بأنها الغاية من إرسال الرسل والكتب السماوية لقوله تعالى: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ} سورة الحديد، الآية 24، كما لها أهمية في تنظيم العلاقات الإنسانية، وتوصي الأديان المقدسة بالعدل في كافة شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وفي واقعنا المعاصر قامت العديد من الحركات النضالية والانتفاضات والثورات الشعبية مطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية؛ كونها سبباً محورياً لتلك الثورات ومنها ثورة السابع عشر من فبراير 2011م التي قامت لرفع الظلم والحرمان والقهر والتهميش الذي يعيشه الشعب الليبي، وكذلك بسبب تدني مستوى المعيشة وسوء توزيع الثروة وانتشار الفساد والبطالة، والعنف ضد المرأة، وعدم وجود خطط تنموية للنهوض بالبلاد كذلك

---

1 – أبو نصر بن محمد شخار: نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الإسلامي، جميعة التراث، الجزائر ، 2021 ، ط1 ، ص6.

2 – محمد سيد فهمي : العدالة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ط1 ، 2014 ، ص30.

3 – مجمع اللغة العربية: الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط4 ، 2004، ص588.

4 – محمد بن مكروم ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط4 ، ص 430.

5 – محمد زكي أبو النصر : العدالة الاجتماعية، حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء، مكتبة الفيروز، بنها، مصر ، ط1 ، 2017 ، ص19.

6 – المرجع السابق، ص19.

عدم وجود دستور يضمن حقوق الجميع من الأقليات وحقوق المرأة وحقوق التأمينات الصحية والضمانية، وتدهور الوضع الصحي للبلاد والوضع التعليمي وعدم وجود تخصصات حديثة تواكب متطلبات العصر.

إن العدالة الاجتماعية منظومة اجتماعية وسياسية واقتصادية وصحية وتعليمية، ويجب إزالة جميع الفوارق وتذليل الصعاب التي تحول دون تحقيق هذا المطلب الإنساني، وكذلك لابد من توفر الفرص المتساوية بين أفراد الشعب في المجالات الخدمية والصحية والتعليمية، كذلك الاهتمام بالمرأة وبحقوقها ودورها في النهوض بالبلاد، وضرورة إدماج الشباب في المشاريع التنموية والاهتمام بهم؛ فلن تكون هناك تنمية وتطور للبلاد دون شبابها.

المحور الرابع– آليات تطبيق العدالة الاجتماعية:

قبل الحديث عن آليات تطبيق العدالة الاجتماعية علينا الإشارة إلى معوقاتها أولاً؛ فالبلاد تمر بمجموعة من التحديات والمعوقات منها؛ الاقتتال على الموارد ومحاولة أطراف النزاع السيطرة عليها، وهذا الاقتتال أو الصراع يعد أكبر تحدياً يواجه تحقيق العدالة الاجتماعية وهو وجه من وجوه انعدام الأمن بالبلاد، كذلك الانقسام السياسي والمؤسسي الذي يهدد هيبة الدولة وسيادتها؛ حيث أصبح تعامل الدولة الليبية مع دول العالم والمنطقة محفوفاً بالمخاطر، كذلك وجود المليشيات المسلحة التي لا تتبع المؤسسة العسكرية له أثر بالغ في عدم فرض الأمن والسلام في البلاد، كذلك انتشار الفقر والنزوح والدمار وتضخم الأسعار السلع وتدنى الخدمات الصحية والتعليمية والفساد المالي والإداري والوساطة والمحاباة كلها تحديات للعدالة الاجتماعية.

ومن هنا جاءت الأولية إلى ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف المتنازعة ثم الانتقال إلى آليات تطبيق العدالة الاجتماعية التي تضم عدة نقاط منها:

- وضع منظومة أمنية متطورة وحديثة تعمل على ضبط الأمن في البلاد بكوادر وطنية متدربة بعيدة عن الجهوية والقبلية والتوجهات الأيديولوجية، وتسهم في نشر السلم الاجتماعي.
- العمل على إصلاح الاقتصاد الليبي والدفع به نحو الأمام ووضع الخطط الإستراتيجية والتنموية وضرورة تنوع الاقتصاد بدلاً من اعتبار النفط مصدر التمويل في البلاد.
- الاهتمام بالتعليم ومراكز التدريب وتطويرها؛ لمواكبة التطور الدولي والعالمي، ويجب أن

يكون هنالك توافق بين نظام التعليم ومتطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل.

- يعد قطاع الصحة من القطاعات الحيوية والمهمة في البلاد؛ فلابد من تحسين الوضع الصحي وتوفير الموارد البشرية العاملة والمتخصصة وكذلك توفير الأدوية المنقذة للحياة، وتوفير الإمدادات الطبية وفتح المراكز الصحية والطبية الخاصة بالأجهزة الطبية المتطورة، التي من أجلها يضطر المواطن إلى السفر لدول مجاورة.[1]

- ضرورة الاهتمام بشريحة الشباب؛ فهم أكثر شرائح المجتمع استجابة للتطور والحداثة، وبالتالي لابد من وضع برامج استراتيجية وتنموية تظهر مهاراتهم وقدرتهم وضمان مشاركتهم في إدارة البلاد وتوفير التمويلات اللازمة لمشاريعهم الخاصة لضمان إدماجهم في المجتمع بعيداً عن التشكيلات المسلحة والجريمة المنظمة.

- أما بالنسبة للمرأة؛ فلابد من البرامج الاجتماعية لتمكين المرأة والرفع من القدرات الأساسية والقانونية وإتاحة الفرصة لها للمشاركة في كافة مجالات بناء السلام وحفظه ولابد من إشراكها في مراكز صناعة القرار والمناصب السياسية والقيادية، وضرورة إدراج مبدأ المساواة مع الرجل في الدستور، وحماية حقوقها القانونية.

- لابد من تحسين منظومة المرتبات والأجور، وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين مثل؛ تحسين الغذاء وتوفير السكن والضمان الاجتماعي، والحد من الفقر والبطالة.

- نشر الوعي بأهمية العدالة الاجتماعية بين الأهل والأصدقاء وزملاء العمل، والتشجيع على الأعمال الخيرية المختلفة والتطوعية.

- تقبل التنوع من خلال التواصل مع الأفراد الذين ينتمون إلى أعراق وثقافات وديانات مختلفة وفهم ثقافتهم وتقبل الاختلافات الفكرية.[2]

1 – انظر: رؤية ليبيا نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، رؤية اقتصادية واجتماعية وحقوقية، خارطة الطريق للتنمية المستدامة الأمم المتحدة Escwa ، بيروت ، لبنان، 2021م.

2 – انظر: أحمد الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، جدلية الأولويات، 6 أكتوبر ، 2021 ، الجزيرة.

الخاتمة:

- إن مشروع المصالحة الوطنية مشروعاً جريئًا وتحديًّا للوضع الراهن في البلاد، يتطلب صدق النوايا واستعداداً كاملاً لكل الأطراف لتقديم تنازلات من أجل الوطن والمواطن بل يتطلب موقفاً وطنياً من جميع من هم في مراكز الحكم والسيادة من نواب وأعضاء مجلس الدولة للتخلي عن مراكزهم السياسية والذهاب بالبلاد إلى انتخابات نزيهة وديمقراطية.
- كذلك لابد أن تكون المصالحة الوطنية ليبية خالصة دون تدخل الأطراف الخارجية؛ لأن الوطن وطنهم، وهم أولى بتلك الخطوة من غيرهم.
- العمل على كشف الحقائق والعفو عن الجناة إلا من تسبب في جرائم ضد الإنسانية فلابد من تقديمه للعدالة، وجبر الضرر وتعويض المتضررين، وتفعيل دور القضاء والمؤسسات الأمنية.
- ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة؛ فالوطن يتسع للجميع دون إقصاء أو تهميش، وبناء دولة المؤسسات وفقاً لاستراتيجية تنموية في كافات المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية.
- كذلك لابد من العمل على دعم المنظمات المحلية التي تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال حضور الندوات وتوقيع العرائض والتطوع في أعمال خيرية متعددة، وتقبل التنوع من خلال التواصل مع الأفراد الذين ينتمون إلى أعراق وثقافات مختلفة وبناء علاقات صداقة معهم وفهم ثقافاتهم وتقبل الاختلافات الفكرية.

قائمة المراجع:

1. أبو النصر بن محمد شخار: نظرية العدالة الاجتماعية في التشريع الاسلامي، جمعية التراث، الجزائر ، 2012.
2. السنوسي بسيكري: أحد عشر عاماً مع ثورة 17 فبراير الليبية ، المسارات والعثرات والمآلات، مركز الجزيرة ، قطر – الدوحة ، ط1 ، مارس 2022.
3. محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب، ج4 ، دار صادر، بيروت، لبنان.
4. محمد زكي أبو النصر: العدالة الاجتماعية، حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء، مكتبة الفيروز، مصر، ط1، 2017.
5. محمد سيد فهمي : العدالة الاجتماعية، مكتب الجامعي، الإسكندرية، ط1 ، 2014م.
6. علي محمد الصلابي: العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وانسانية، مكتبة ابن خلدون، القاهرة، 2012.
7. مجمع اللغة العربية الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004.

البحوث:

1. أحمد الأطرش ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية جدلية الأولويات، 6 أكتوبر، 2021، الجزيرة .
2. محمد التومي، الأزمة الليبية والمصالحة ، المعهد الوطني المصري للدراسات الإستراتيجية، يناير 2020.
3. رؤية ليبيا نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات رؤية اقتصادية اجتماعية وحقوقية، خارطة الطريق للتنمية المستدامة، الأمم المتحدة ESCWA ، بيروت – لبنان ، 2021.
4. عبيد الرقيق، الآليات الممكنة لتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية في ليبيا، 26فبراير 2018 .
5. محمد عز العرب محمد، العدالة الانتقالية، آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية، مركز الإقليمية للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ، 2020م.